CL137/INF/12

September 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 28 سبتمبر/أيلول–2 أكتوبر/تشرين الأول 2009

بيان المدير العام

السيد الرئيس المستقل للمجلس،

حضرات المندوبين الموقرين،

أصحاب المعالي والسعادة،

سيداتي وسادتي،

أود الإعراب عن تقديري لتواجدكم في روما هذا الأسبوع للمشاركة في الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس.

وأود، قبل استهلال بياني، تأبين رجل أسطورة وصديق عزيز لنا جميعاً هو الدكتور Norman Borlaug، المعروف بأبي الثورة الخضراء، التي أسفرت عن زيادة منقطعة النظير في الإنتاج الغذائي لإطعام سكان العالم الذين تضاعف عددهم بين سنة 1960 وسنة 2000، والذي فارقنا في 12 سبتمبر/أيلول 2009. وقد ساعد الدكتور Borlaug في هزيمة آفة من أقدم الآفات التي ابتليت بها الإنسانية – المجاعة. وأنقذ بذلك أرواح لا تحصى.

وليس من شك في أننا سنفتقده كثيراً في عالم يواجه تحدياً مزدوجاً – كفالة الأمن الغذائي لمليار ممن يعانون الجوع وسوء التغذية، ومضاعفة الإنتاج الغذائي لإطعام سكان العالم الذين سيبلغ عددهم 9.2 مليار نسمة في 2050.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

وأدعوكم إلى التفضل بمراعاة الصمت لمدة دقيقة حداداً على الدكتور Borlaug وتكريماً لذكراه.

[صمت]

حضرات المندوبين الموقرين
أصحاب المعالي والسعادة
سيداتي وسادتي

(إصلاح المنظمة والإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية)

وأستأذنكم الآن في التطرق أولاً إلى التقدم المحرز في الإصلاح والتجديد المستمرين للمنظمة والخطط المتعلقة بهما والاقتراح المقدم مني بشأن برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

(الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية المعروضة)

في الأشهر الماضية، قام الأعضاء والإدارة بصياغة إطار استراتيجي جديد يوفر المبادئ العامة والإرشاد البعيد المدى لبرامج عملنا في المستقبل. ويقوم الإطار الاستراتيجي على أساس مفاهيمي صلب – هو النهج المعزز للعمل القائم على النتائج – على النحو المتفق عليه في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. ويعد إطار النتائج الذي يضم أحد عشر هدفاً استراتيجياً، ووسائل العمل في هذا الصدد عن طريق تحقيق هدفين وظيفيين وثماني مهام أساسية، نتيجة لمناقشات دولية حكومية اتسمت بالصبر البالغ والدقة الشديدة على مدار 18 شهراً.

وتتضمن خطة العمل المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية 2010–2011 المقترحان محاولة جادة لربط الوسائل بالغايات، أي توجيه جميع الموارد المتاحة للمنظمة لتحقيق النتائج المتفق عليها، مع التمييز بوضوح بين العمل التقني والإداري. وقد مكننا هذا من زيادة تركيز عملنا على احتياجات الأعضاء. وكانت الميزانية الماضية تشمل 183 كيانا برنامجيا للبرنامج العادي. أما ميزانية الفترة 2010–2011 فتقترح 56 نتيجة مركزة وقابلة للقياس تشمل جميع أنشطتنا، من المساهمات المقدرة والأموال الطوعية.

(التقدم المحرز في توحيد الأداء عن طريق التنسيق بين الهيكل والأدوار والمسؤوليات من جهة والنتائج من جهة أخرى)

لقد قمنا، مع توخي الوضوح والاتفاق على الإسهام في تحقيق أهداف استراتيجية حسنة الصياغة للمنظمة، بإرساء الأساس لوحدة الغرض، حتى يمكن للموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية العمل كفريق واحد. ويوجه الكثير من العناية إلى المكاتب الميدانية ودورها في اتخاذ القرارات.

وقد اضطلعت المكاتب الميدانية بدور أكثر بروزاً في إعداد اقتراحات ميزانية 2010–2011. واعتباراً من شهر يناير/كانون الثاني المقبل، ستتولى المكاتب الإقليمية مسؤوليات إشرافية أيضاً على الميزانية والبرنامج وذلك فيما يخص الموظفين التقنيين العاملين في إقليم كل منها كما ستتولى، بالتدريج، توجيه العمل الجوهري للمكاتب القطرية. كذلك تم تدريب موظفي المكاتب الميدانية على تولي مسؤوليات إضافية لبرنامج التعاون التقني في سنة 2010.

ولتيسير مواءمة هيكلنا مع إطار النتائج، شرعنا في إعادة هيكلة شاملة للمقر في سنة 2009 بقصد استكمالها في 2012، وذلك من أجل التوصل إلى هيكل للإدارة أكثر بساطة وأقل اتساما بمستويات التدرج الهرمي. وكان من العناصر الرئيسية في تلك العملية اختصار الوظائف من رتبة مدير بنسبة الثلث. وقد تم، وفقاً لطلب الأعضاء، توجيه الوفورات الناجمة عن ذلك وقدرها 17.4 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية إلى برامج المنظمة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

(الاستخدام الفعال لاشتراكات الأعضاء عن طريق الإصلاحات الإدارية)

ما زلنا نكفل الاستخدام الكفء لاشتراكات الأعضاء عن طريق الإصلاح المستمر لنظم الإدارة والتنظيم. وقد أتاح لنا الاستعراض الخارجي المفصل لأساليب ونظم العمل في المنظمة، الذي دعت إليه خطة العمل الفورية، فرصاً عديدة لخفض تكاليف الخدمات الإدارية وزيادة جودتها وسرعتها خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقد شدد كل من خطة العمل الفورية والاستعراض المفصّل على أهمية الإصلاحات في ميدان الموارد البشرية لتجديد المنظمة. وقد أعد إطار استراتيجية وسياسة إدارة الموارد البشرية وتمت المصادقة عليه من قبل لجنة المالية. وطرح المشروع التجريبي لنظام إدارة وتقييم الأداء، الذي يشمل أكثر من 500 شخص، في سنة 2009. ويتيح هذا الربط، في ميدان المساءلة، بين الأداء الفردي للموظفين وأطر النتائج المؤسسية. ومن الجاري العمل في برنامج كثيف لتدريب الموظفين والتدريب الإداري لتنفيذ هذا النظام بالكامل في السنة القادمة.

وقد اشتركت الأجهزة التمثيلية للموظفين مع الإدارة في هذه العملية، كما تفاعلت بصورة رسمية وغير رسمية مع لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل. واشترك فريق التغيير الثقافي على نطاق واسع في هذه العملية مع الموظفين في المقر والمكاتب الميدانية. ثم أصدر الفريق بياناً داخلياً عن رؤية المنظمة وقدم اقتراحات بشأن تطور الحياة الوظيفية ومكافآت الموظفين والاعتراف بجهودهم.

(إحراز التقدم عن طريق الحوار)

لقد مسست فحسب قائمة قصيرة من إنجازاتنا الجماعية دون مجرد الإشارة، مثلاً، إلى التعديلات العديدة التي أجريت في دستور المنظمة ولائحتها العامة والتي ستعرض على المؤتمر لتنفيذ خطة العمل الفورية. وقد قطعنا شوطاً

كبيراً في رحلتنا في سنة 2009، عبر 235 إجراء للمتابعة تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية التي عقدها المؤتمر في السنة الماضية، حيث إن 132 إجراء سيستكمل بنهاية هذا العام.

ولقطع هذا الشوط، أبدت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل قيادة مثالية، كما أتاحت التشجيع والحفز، وذلك في توجيهها للأعضاء والأمانة خلال تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. وإني واثق من أنكم ستوافقون على أن موظفي المنظمة أبدوا من جانبهم أوجها رائعة من الحماس والالتزام والعزم في دعمهم للبلدان الأعضاء.

وأدى النهج الابتكاري المتمثل في رصد التقدم عن طريق مجموعات عمل يقودها الأعضاء وعقد حلقات تدارس، إلى تهيئة الأوضاع لإجراء حوار ذي مغزى بين الأعضاء ومع الإدارة، وهو ما أتاح قناة لمراعاة وجهات النظر المختلفة.

(موارد خطة العمل الفورية في سنة 2009)

لقد اقتضى قطع هذا الشوط جهداً ثقيل الوطأة من جانب الإدارة في إعادة تحديد أولويات الأنشطة وتسلسلها، حيث أن الموارد الخارجة عن الميزانية التي أتيحت لتجديد المنظمة في 2009 كانت أقل كثيراً من المتطلبات المؤقتة التي اعتمدها المؤتمر بمبلغ 21.8 مليون دولار أمريكي في القرار 2008/1. فالواقع أن التعهدات المقدمة حتى تاريخه قد بلغت 8.3 مليون دولار أمريكي، منها 5 ملايين دولار أمريكي فحسب في صورة مساهمات نقدية. وهذا العجز قد عقد عملنا.

(الخطط)

وإذا تطلعنا إلى الأمام، فإن برنامج العمل والميزانية للفترة المالية القادمة يقدم رزمة شاملة من المقترحات في صيغة جديدة. وهي تعرض الاحتياجات المالية المتكاملة لتنفيذ برنامج عمل يموّل من الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية. إضافة إلى ذلك فإن اقتراحاتي للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية تشمل جميع الإصلاحات الواردة في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة وتتضمن خمسة وثلاثين إجراء إضافياً صادراً عن خلاصات الاستعراض المفصل.

وحيث أنني أختتم مدة إدارتي للمنظمة في الفترة المالية المقبلة، فسوف أبذل كل ما في وسعي لكفالة أن تكون المنظمة قادرة على مساعدة الأعضاء على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. والإصلاحات التي نقوم بها ترسي الأساس لمنظمة معززة قادرة على تنفيذ برامجها بمزيد من الفعالية، ومركزة بشدة على النتائج. وهذا ما يدفعني إلى مواصلة إعطاء الأولوية القصوى للإصلاح.

(الموارد)

بالطبع فإننا لا نستطيع الاضطلاع بالبرامج والإصلاحات دون حوكمة مقتدرة من قبل الأعضاء ودون الموارد التي وافقتم، كأعضاء، على تقديمها إلى المنظمة.

وفيما يخص الاشتراكات المقدرة للبرنامج العادي، فإن الأمانة، مع مراعاة "الإصلاح المقترن بالنمو"، الذي تمت الدعوة إليه بوصفه الخلاصة الرئيسية للتقييم الخارجي المستقل والذي عبرت عنه خطة العمل الفورية، تجد نفسها في مواجهة معضلة.

فمن جهة، هناك التزام على المنظمة بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج للإسهام في القضاء على الجوع بما يفرضه ذلك من احتياجات جديدة إلى الموارد.

ومن جهة أخرى، فإننا نعي التنافس القائم على الأموال العامة الشحيحة، لا سيما وأن الدول الأعضاء تعالج الآثار الضارة للأزمة المالية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار وفورات الكفاءة مكونا ماليا هاماً في تعظيم الخدمات التي تقدمها المنظمة إلى الأعضاء بتكلفة دنيا. وقد قدم الاستعراض المفصل تحليلاً يتميز بالخبرة والاعتماد على القرائن لفرص وفورات الكفاءة المحددة كمياً في الفترة 2010–2011، وهو تحليل أدرج في برنامج العمل والميزانية المقترح. وأدعو الأعضاء إلى الإحاطة بنتيجة ذلك ومفادها أن إمكانية تحقيق وفورات نقدية هي إمكانية متواضعة كما يتضح من الاستعراض المفصل. ويجب النظر إلى هذه النتيجة في سياق التدابير التي اتخذت بالفعل خلال السنوات الست عشرة السابقة، والتي حققت وفورات في التكاليف تتجاوز 170 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية مقارنة بالفترة 1994–1995، وذلك عن طريق ترشيد العمل وإعادة تنظيمه وزيادة استخدام الاتصالات الحديثة وزيادة استرداد التكاليف. وأود أن أحذر الأعضاء من الإغراء المتمثل في تحديد أهداف لوفورات الكفاءة في الفترة 2010–2011 لا تستند إلى البنّية وغير مبرمجة، وهي أهداف ستهدد زخم تجديد المنظمة والخدمات التي تقدمها للأعضاء.

وأود الإشارة أيضاً إلى التحذير الوارد في الاستعراض المفصل، ومفاده أن عدد التغييرات التي نجريها في نفس الوقت وتعقدها تتعرض لبعض الخطر ما لم نكن منهجيين ومتريثين في تنفيذها. وقد قررنا أن يجري استكمال بعض إجراءات خطة العمل في موعد يجاوز سنة 2011 لكفالة إدارة المخاطر التي يمكن أن تكتنفها وضمان نجاحها.

لهذه الأسباب جميعها، فإني أطالب بإتاحة الموارد الكافية، حيث إننا نسعى إلى الإبقاء على زخم تجديد المنظمة والإسهام في رؤيتنا المشتركة لعالم متحرر من الجوع.

وأنتقل الآن إلى الأرقام المحددة موضحاً أن الميزانية المقترحة للفترة المالية قد احتسبت باعتمادات صافية تبلغ 995.9 مليون دولار أمريكي مما يمثل زيادة بنسبة 7.1 في المائة على برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008–2009. وقد قدمت أيضاً، بناءً على ما طلبته الأجهزة الرئاسية من قبل، عرضاً موجزاً للتدابير الرامية إلى تحسين الصحة المالية للمنظمة والسيولة التي تتمتع بها وما لديها من احتياطيات.

وتعبر الاعتمادات الصافية المقترحة عن تسوية لمواجهة زيادة التكاليف في الميزانية العادية، وهي تسوية فحصتها لجنة المالية مرتين وتتماشى مع التسويات التي اقترحتها سائر وكالات الأمم المتحدة في روما.

إضافة إلى ذلك، تشمل الاعتمادات الصافية زيادة للوفاء بأكثر قليلاً من نصف التكلفة المعدلة لخطة العمل الفورية في الفترة المالية. ولدى صياغة اقتراحي، فقد أصغيت بعناية للأعضاء بشأن الحاجة إلى كفالة التمويل لتنفيذ خطة العمل الفورية، مع حماية برنامج العمل في الوقت ذاته. ويتبع ذلك استعراضاً شاملاً أجري للافتراضات التي تقوم عليها إجراءات خطة العمل الفورية ونطاق هذه الإجراءات منذ الاجتماعات التي عقدتها لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل ولجنتي البرنامج والمالية في شهر يوليو/تموز، والتي أسفرت عن تكاليف تقديرية مخفضة إلى حد بعيد للفترة 2010–2011 قدرها 38.6 مليون دولار أمريكي لخطة العمل الفورية وتنفيذ توصيات الاستعراض المفصّل.

وفي حين أعربت اللجان المذكورة عن تقديرها لاقتراحي بوصفه في الاتجاه السليم، فعليّ أن أتطلع الآن إلى الأعضاء حتى يتخذوا الخطوة التالية للعثور على الوسائل التي تضمن التمويل الكافي لبرنامج العمل وخطة العمل الفورية في الفترة 2010–2011. وقد استعرضت لجنة المالية، في دورتها التاسعة والعشرين بعد المائة المعقودة في 18–19 سبتمبر/أيلول بعض أوجه الخيار التي تفضلتم بالنظر فيها.

وفي هذه الدورة، وهي آخر دورة تعقدونها قبل المؤتمر، فإني أتطلع إلى نتيجة مداولاتكم ومشورتكم للمؤتمر بشأن التوجه الاستراتيجي للمنظمة وميزانيتها، بما في ذلك كيفية معاملة خطة العمل الفورية.

أصحاب المعالي والسعادة،
سيداتي وسادتي،

إننا في معرض إصلاحنا العميق للمنظمة، ينبغي، في الوقت ذاته، ألا نغفل المهمة المنوطة بنا واحتياجات من يعانون الجوع في العالم. ذلك أن شخصا من كل ستة أشخاص لا يشبع احتياجاته التغذوية اليومية، وقد تفاقم هذا الوضع كثيراً خلال السنوات القليلة الأخيرة.

(مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية والأمن الغذائي في العالم)

وافقتم، في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس المعقودة في شهر يونيو/حزيران الماضي، على انعقاد مؤتمر قمة عالمي حول الأمن الغذائي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009 بالقرب من موعد انعقاد مؤتمر المنظمة، نظراً لجملة أمور منها تزايد عدد الجياع والحاجة إلى إبقاء انعدام الأمن الغذائي في طليعة جدول أعمال المجتمع الدولي. ويعبر هذا عن تفانيكم لقضية الفقراء والجياع والتزامكم بها وأود الإشادة بموقفكم هذا.

وأود، في هذا الصدد،إزجاء الشكر لحكومة المملكة العربية السعودية لمساهمتها السخية بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف مؤتمر القمة.

وقد وجهتمونها أيضاً إلى إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية للبت في الترتيبات الضرورية لمؤتمر القمة. ويسعدني إبلاغكم بأن المجموعة عقدت ستة اجتماعات حتى الآن برئاسة الرئيس المستقل للمجلس ورئيسين مشاركين وأنه قد تم إحراز تقدم طيب في هذا المجال. وتقدم الأمانة كامل الدعم لهذه العملية.

وقد شرعت مجموعة العمل مفتوحة العضوية في إعداد المشروع النهائي لإعلان القمة. وعلي أن أنوه هنا إلى أن الأمانة قدمت، بناء على طلب المجموعة، إسهاما في تحديد أهداف القمة ونتائجها المكنة. وقد أعد هذا الإسهام بغرض معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي وتحديد أهداف قابلة للقياس الكمي وإطارات زمنية لتحقيقها.

وستكون هذه القمة هي القمة الثالثة بعد القمتين اللتين انعقدتا في سنتي 1996 و2002. وفي حين أسهمت القمتين السابقتين في إبقاء الأمن الغذائي والزراعة على جدول أعمال راسمي السياسات وعقد التزامات لمكافحة الجوع في العالم بصورة فعالة، فإن القرارات التي اتخذت فيهما لم تعقبها إجراءات تتناسب مع تحقيق الأهداف المحددة. وسيكون الهدف الأول لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل هو إقامة توافق واسع في الآراء بشأن القضاء السريع والتام على الجوع في العالم حتى يمكن لجميع سكان المعمورة أن يتمتعوا "بالحق في الغذاء" وهو الحق الأساسي لجميع حقوق الإنسان.

والأمن الغذائي العالمي يتعرض لأكبر تحد في التاريخ الحديث. وهذا التحدي مزدوج – فعلينا من جانب أن نؤمّن الغذاء لمن يعانون الجوع وسوء التغذية البالغ عددهم مليار نسمة؛ وعلينا من جانب آخر أن نضاعف الإنتاج الغذائي لإطعام سكان العالم المتوقع أن يبلغ عددهم 9.2 مليون نسمة في سنة 2050.

وانعدام الأمن الغذائي يتزايد في العالم وليس هناك إقليم معصوم من ذلك. فآخر ما لدينا من بيانات يشير إلى أنه من المتوقع أن يزداد الجوع في كل أقاليم العالم في سنة 2009. فسيزداد الجوع بنسبة 10.5 في المائة في آسيا ليصل عدد الجياع فيها إلى 642 مليون نسمة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 11.8 في المائة ليصل العدد فيها إلى

265 مليون نسمة؛ وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 12.8 في المائة ليصل عدد الجياع هناك إلى 53 مليون نسمة؛ وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنسبة 13.5 في المائة ليصل العدد هناك إلى 42 مليون نسمة.

إضافة إلى ذلك، ففي شهر يوليو/تموز الأخير كان ثلاثون بلداً يعاني من حالة أزمة غذائية تقتضي معونة الطوارئ. ويقع عشرون من هذه البلدان في أفريقيا وعشرة في آسيا/الشرق الأدنى. وتوقعات الإنتاج الغذائي اليوم تدعو إلى القلق في عدة بلدان. وقد أعلنت غواتيمالا "حالة الكارثة العامة" حيث تواجه البلاد حالات من العجز الغذائي الشديد. ومن المتوقع أن يؤدي الجفاف في الهند إلى خسائر محصولية في نصف مقاطعات البلاد تقريباً. وفي الأرجنتين أثر الجفاف الممتد على إنتاج الحبوب ومن المتوقع أن يؤدي إلى خفض فوائض التصدير.

والثمن الذي نتكبده اليوم، مع تزايد عدد الجياع، هو ثمن عدم قدرتنا على تنمية أو إنعاش الإنتاج الغذائي المحلي، بعد نحو ثلاثين عاماً من إهمال الزراعة وقصور الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع.

وقد تكون لدينا النوايا الحسنة على هزيمة الجوع، لكننا لن نحقق أهدافنا بدون القرارات السياسية المناسبة، وإجراءات المتابعة المطلوبة والموارد المالية الضرورية.

وقد أظهرت السنتان الأخيرتان هشاشة النظام الغذائي العالمي ونقص الاتساق والكفاءة في حوكمة الأمن الغذائي العالمي. فالتصدي لأزمة انعدام الأمن الغذائي بطريقة فعالة ومستدامة لا يحتاج فقط إلى القيادة القوية والاستراتيجيات والسياسات والبرامج المناسبة، لكن يتطلب أيضاً التنفيذ والرصد المنسق للإجراءات. لذلك يعتبر إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي أمراً حيوياً.

وفي حين زاد عدد الجياع، فإن الموارد المخصصة للزراعة قد تناقصت. وقد هبط نصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية من 17 في المائة في سنة 1980 إلى 3.8 في المائة في سنة 2006. وهو يبلغ الآن 5 في المائة. ومع ذلك فلو عدنا إلى السبعينات لوجدنا أن العالم قد صرف، لتجنب خطر الجوع والمجاعة في آسيا وأمريكا اللاتينية، 17 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في إنشاء نظم الري، وشق الطرق، وبناء مرافق التخزين، وإقامة نظم إنتاج البذور والأسمدة ومصانع إنتاج العلف، التي شكلت جميعها أساس الثورة الخضراء.

ومع ذلك، فقد حشدت المنظمة من جانبها، في السنتين الأخيرتين، جميع الموارد التقنية والمالية المتاحة لها لمعالجة الأزمة الغذائية.

إضافة إلى المساعدة المقدمة في إطار برامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية ومشروعات الطوارئ المطروحة للتخفيف من وطأة الأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية، نفذت المنظمة العديد من الأعمال الميدانية كجزء من "مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية" التي طرحتها في 17 ديسمبر/كانون الأول 2007، لتيسير حصول صغار المزارعين

على البذور والأسمدة والأدوات الزراعية وعدد الصيد. وتبلغ الميزانية الجارية لهذه المشروعات 104 ملايين دولار أمريكي. فضلاً عن ذلك، تنفذ المنظمة مشروعات في 25 بلداً بميزانية قدرها 285 مليون دولار أمريكي يمولها الاتحاد الأوروبي بموجب "اعتماد الأغذية" التابع له والبالغ مليار يورو، والذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية على معالجة الأزمة الغذائية.

وعلينا الآن أن نوسّع نطاق مثل هذه البرامج والمشروعات ونعمقها ونكررها في أماكن أخرى.

وقد كان من دواعي الارتياح العظيم أن أشهد التغير المشجع في مجال السياسات لصالح الفقراء والجياع الذي تبدى في مبادرة الأمن الغذائي المتخذة في اجتماع مجموعة الـ 8 المنعقد في شهر يوليو/تموز الماضي في مدينة لاكويلا. فهذه المبادرة، التي تركز على مساعدة صغار المزارعين في البلدان النامية على زيادة إنتاجهم الغذائي، والالتزامات المالية المعقودة بتقديم 20 مليار دولار أمريكي على ثلاث سنوات لصالح استراتيجية شاملة تركز على التنمية الزراعية المستدامة، هي خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح.

والالتزامات المعقودة في اجتماع مجموعة الثمانية في لاكويلا يجب أن تترجم الآن إلى إجراءات ملموسة ليس لاعتبارات أخلاقية فحسب لكن لأسباب اقتصادية ولاستتباب السلم والأمن في العالم أيضاً.

وأخيراً، فإني أتجاسر وآمل أن نتمكن من الاتفاق في شهر نوفمبر/تشرين الثاني على ثلاثة أهداف:

- القضاء على الجوع قضاءً تاماً من على وجه كوكبنا خلال السنوات الخمس عشرة القادمة؛
- إعادة نصيب الزراعة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستواه في سنة 1980؛
- تعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي لتصبح الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع اشتمالها على عناصر قطرية لتعزيز الحوكمة العالمية في الكفاح ضد الجوع.

وإني إذ أتطلع إلى النتائج التي ستسفر عنها مداولاتكم، أتمنى لكم كل النجاح في عملكم وأشكركم على جميل إصغائكم.